

Distr.: General
8 June 2005
Arabic
Original: English



التقرير التاسع عشر المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم كل ستة أشهر تقريراً عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ويقدم هذا التقرير سرداً للتطورات ذات الصلة منذ تقرير الأخير المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (S/2005/233 و Corr.1).

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - استمر إدراج إعادة الممتلكات الكويتية التي سلبها العراق خلال احتلاله للكويت على جدول أعمال المحافل الإقليمية. فقد أكد الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس التعاون الخليجي بالملكة العربية السعودية في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ أموراً منها أهمية إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية.

٣ - وفي الرسالة التي تلقيتها في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، أشار وزير خارجية العراق، هوشيار زيارى، إلى أن العراق يواصل عملية إعادة الممتلكات بأخلص وأصدق النوايا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت وزارة الخارجية العراقية تعليمات إلى جميع الوزراء بمواصلة البحث عن الوثائق التي تعود ملكيتها إلى المحفوظات الرسمية الكويتية بغية إعادتها إلى الكويت. وشدد الوزير على أن روح الثقة والتعاون بين الجانبين العراقي والكويتي سادت طوال عملية تسليم الكتب التي جرت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها في الآونة الأخيرة

٤ - لم يُحرز تقدم فيما يتعلق بإعادة المحفوظات الوطنية الكويتية - الوثائق الرسمية للبلد، لا سيما الوثائق التي تعود ملكيتها إلى مكاتب الديوان الأميري ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية. وتعتبر الكويت أن إعادتها أمر لا بد منه. وليست لدى المنسق الرفيع المستوى، يولي فورونتسوف، معلومات تفيد بالعثور على المحفوظات.

٥ - وفي رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، أفاد الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة المنسق الرفيع بأصالة الأصناف التي سلمها العراق إلى الكويت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر S/2004/961). وأبدى الممثل الدائم للكويت ملاحظة مفادها بأنه قد أُعيد إلى مكتبة الجمعية الوطنية الكويتية ٣٣٨ ٥ كتاباً. ومن ذلك العدد، كان ختم المكتبة موجوداً على ٥٣٤ ٤ كتاباً. بيد أن ملكية الكتب المتبقية البالغ عددها ٨٠٤ كتب غير معروفة بسبب نزاع الصفحة الأولى التي تشير إلى اسم المالك. وأعربت الكويت عن تقديرها إلى السلطات العراقية لإعادة الممتلكات المذكورة آنفاً.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل السفير فورونتسوف ما يبذله من جهود كي تُعاد بسرعة إلى الكويت قطع الغيار التي تعود ملكيتها إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية وأفيد بعثورها على متن طائرتين تابعتين لشركة الخطوط الجوية العراقية رابضتين في تونس. واقترح المنسق الرفيع المستوى في ٢٧ نيسان/أبريل، بعد المناقشة التي أجراها مع الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ واتصاله بحكومي الكويت وتونس، بأن تسافر بعثة الخبراء الكويتية - العراقية المشتركة المشار إليها في الفقرة ٢٤ من تقرير السابغ عشر (S/2004/961) إلى تونس في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٥. وأعربت تونس عن استعدادها لاستقبال البعثة اعتباراً من ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وأبلغ الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة المنسق الرفيع المستوى بأن شركة الخطوط الجوية الكويتية قد عينت فريقاً من المهندسين وخبيراً قانونياً لإجراء زيارة إلى تونس جنباً إلى جنب مع فريق عراقي.

٧ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، أفاد الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة السفير فورونتسوف بأن حكومته تعلق أهمية كبيرة على مسألة سفر بعثة الخبراء الكويتية - العراقية المشتركة إلى تونس لمعالجة مسألة قطع الغيار التي أُفيد بوجودها على متن طائرتين من طراز بوينغ - ٧٤٧ تابعتين لشركة الخطوط الجوية العراقية ورابضتين في تونس. وشدد على أن الحكومة العراقية تتخذ التدابير الضرورية لتشكيل فريق من الخبراء للقيام بتلك البعثة. وأعربت حكومة العراق عن رغبتها الشديدة للتعاون مع جميع الأطراف لتحقيقاً لهذه الغاية.

وتعهد الممثل الدائم للعراق بإبلاغ السفير فورونتسوف بمجرد الانتهاء من التحضيرات اللازمة للسفر.

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أبلغ رئيس شركة الخطوط الجوية الكويتية السفير فورونتسوف بأنه قد عُثر في مباني مطار بغداد الدولي على عدد من الصناديق التي تضم قطع غيار تعود ملكيتها إلى الخطوط الجوية الكويتية وأعادها العراق إلى الكويت. وفي رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى المنسق الرفيع المستوى، أكد الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة أن الخطوط الجوية الكويتية تلقت في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ صندوقين سعتهما ٢٠ قدما مكعبا يضمنان قطع غيار وأثاثا شحنتهما شركة الخطوط الجوية العراقية. وبلغ مجموع الصناديق التي تلقتها الخطوط الجوية الكويتية من الخطوط الجوية العراقية، بما في ذلك الصندوقان المذكوران، أربعة صناديق. وهي تضم ٦٨١ ٧٧ قطعة غيار. بيد أن قطع الغيار المذكورة لا تمثل، حسب ما ذكره الجانب الكويتي، قيمة مادية تذكر بسبب سوء تخزينها.

رابعاً - الملاحظات

٩ - من المؤسف أنه بعد مرور عامين على سقوط نظام صدام حسين، لم يتم بعد العثور على المحفوظات الوطنية الكويتية وإعادتها إلى الكويت. وثمة حاجة إلى بذل جهود دؤوب لتحديد مصير المحفوظات. ولقد لاحظت أن الحكومة العراقية الجديدة قد اتخذت خطوات لتحقيق تلك الغاية. ولا بد من أن تساعد القوة المتعددة الجنسيات في العراق على إيجاد تلك الوثائق. ويتعين تكثيف أنشطة البحث.

١٠ - وأرحب بموافقة حكومة العراق على إيفاد خبراء عراقيين إلى تونس جنبا إلى جنب مع زملائهم الكويتيين لمعالجة مسألة قطع الغيار. وآمل أن يكون فريق الخبراء العراقي جاهزا للسفر. وإن استعداد تونس لتقديم مساعدتها إلى بعثة الخبراء الكويتية - العراقية المشتركة أمر محل تقدير. وما زال السفير فورونتسوف جاهزا لمساعدة هذه البعثة.

١١ - وأشارك مجلس الأمن في دعوته (SC/8362) إلى جميع الأطراف المعنية بمواصلة العمل تجاه التوصل إلى حل مرض لجميع جوانب الممتلكات المشمولة بولاية المنسق الرفيع المستوى. إذ إن هذا الأثر الباقي من الاحتلال العراقي للكويت ينبغي معالجته بفعالية ودون إبطاء.